

## ضمانات حقوق الانسان الدستورية والقضائية والسياسية

### اولاً : الضمانات الدستورية

وتتمثل هذه الضمانات بالنص على حقوق الانسان في الدساتير وتوفير حمايتها بآليات مناسبة واهمية النص في الدستور على حقوق الانسان كبيرة لان الدستور هو القانون الاعلى الذي يبين القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الاساسية للإفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة، كم ينص الدستور على الضمانات التي تكفل الحريات والحقوق وتحميها ويعني ذلك ان هذه الحقوق هي مبادئ دستورية وطنية يجب اتباعها واحترامها من قبل السلطة المختصة بالتشريع والقضاء والتنفيذ.

### ثانياً : الضمانات القضائية

وتعني توفر ووجود رقابة قضائية على دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية للتحقق من مدى مطابقتها وامثالها للنصوص الدستورية وهذه رقابة لاحقة على صدور القانون والعمل به تمارسها جهات قضائية مختصة بإحدى الطريقتين:

1 - طريقة الدعوى الاصلية (طلب الغاء القانون) حيث يحق للإفراد او لبعض الهيئات في الدولة الطعن في دستورية قانون معين من خلال الطلب من محكمة مختصة الغائه عن طريق اقامة دعوى مباشرة فاذا تبين للمحكمة عدم دستورية هذا القانون حكمت بإلغائه.

2 - طريقة الدفع بعدم دستورية القانون: ويفترض هذا الاسلوب الدفع بعدم الدستورية لقانون يراد تطبيقه لقضية منظورة امام محكمة فللفرد المعني ان يحتج بعدم دستورية هذا القانون مطابقاً بعدم تطبيقه لتمنع المحكمة من تطبيقه اذا رأت ذلك صحيحاً.

### ثالثاً: الضمانات السياسية

أثبتت تجارب الأمم والشعوب والدول ان توفر الضمانات الدستورية والقضائية قد لا يكفي لوحده لحماية حقوق الانسان في بلد معين دون وجود ارادة سياسية ونظام سياسي يؤمن بحقوق الانسان وحراته الاساسية. وبذلك تعد الديمقراطية هي الأطار الامثل والأنسب لممارسة حقوق الانسان لأن الديمقراطية هي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يقوم على اركان ثلاثة هي :

الركن الأول: حقوق الانسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها كالحق في الحريات والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

الركن الثاني: دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الافراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

الركن الثالث: تداول السلطة داخل هذه المؤسسات وذلك على اساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

كما لا بد من الاشارة الى دور المنظمات الوطنية غير الحكومية ( منظمات المجتمع المدني ) في توفير الضمانات لحقوق الانسان ، حيث تستخدم هذه المنظمات وسائل عدة لضمان تلك الحقوق من بينها :

1- المراقبة على سياسات الحكومات في مجال حقوق الانسان ورصد الانتهاكات في هذا الميدان الامر الذي جعلها مهمة وفعالة ومعترف بها في العديد من دول العالم.

2- حماية وتعزيز حقوق الانسان على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

3- المنظمات غير الحكومية تمثل مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة اي بين المجتمع المدني والاطار المؤسسي الحكومي بهدف جعل دولة القانون من حقائق الحياة اليومية للمواطنين سواء كان ذلك في مجال الحقوق المدنية والسياسية او في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.